

جامعة بورسعيد  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والمراجعة

---

## قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة بالمنظمات في ظل المعايير الدولية

بحث مقدم للتسجيل لدرجة الماجستير في المحاسبة

من الباحثة / **بسنت محمد علي عبد العال**

تحت إشراف

**د / محمد حسن الأشول**

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة  
جامعة بورسعيد

**أ.د / فؤاد محمد الليثي**

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ  
كلية التجارة  
جامعة بورسعيد

2017

## ملخص الرسالة :

هدف الدراسة هو قياس مدى اعتماد المراجع الخارجى على تقارير لجان المراجعة ، وذلك من خلال معرفة تأثير محددات لجان المراجعة على زيادة كفاءة أدائها وجودة تقاريرها ثم تأثيرها على قرار اعتماد المراجع الخارجى عليها .

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير للمتغيرات الخاصة بأعضاء لجان المراجعة على زيادة كفاءة أدائها وجودة تقاريرها ومن ثم قرار اعتماد المراجع الخارجى عليها ، وكان أكثر الخصائص تأثيراً هو ضرورة تشكيل أعضاء اللجنة من المديرين غير التنفيذيين . كما توصلت الدراسة أيضا الى ضرورة وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام ومسئوليات لجان المراجعة . كما تبين وجود تأثير لمجموعة المتغيرات الخاصة بصلاحيات لجان المراجعة على قرار المراجع الخارجى بالاعتماد على تقارير هذه اللجان .

## **English summary :**

**The purpose of the study is to measure the extent to which the external auditor relies on the reports of the audit committees, by knowing the impact of the determinants of the audit committees on increasing efficiency of their performance, and the quality of their reports and their effect on the decision of the external auditor .**

**The study found that the variables of the members of the audit committees affected the efficiency of their performance, the quality of their reports and the decision of approving the external auditor. The most important characteristics were the necessity of forming the members of the committee from the non-executive directors. Moreover, the study also found the need for a written charter defining the duties and the responsibilities of the review committees. The effect of the set variables related to the powers of the audit committees on the decision of the external auditor was also determined by drawing on the reports of these committees.**

## مقدمة البحث :

### أولاً : مشكلة البحث :

إن المشكلات الناتجة من تعارض المصالح بين الإدارة والمستثمرين قد تولد الدافع لدى الإدارة نحو تقديم معلومات مضللة للمساهمين والتي تؤدي لقلّة الثقة في جودة المعلومات بالتقارير ، كما أن القصور في أنشطة الرقابة الداخلية قد يعمل على ضرورة وجود لجان المراجعة . ومن هنا تتمثل المشكلة في تحمل المراجع الخارجي لمسئوليات جديدة تقع على عاتقه تتطلب منه التأكد من استقلاليته بعيدا عن المصالح المتعارضة بين الأطراف الأخرى ، وأن يقوم بإبلاغ الإدارة عن طريق لجان المراجعة عن أية ملاحظات تتعلق بالمعلومات المحاسبية ، لذلك يتطلع المستثمرون وأصحاب المصالح في الشركات إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة ، لذا تعتبر لجان المراجعة بالشركات منوطة بالعديد من المسئوليات المتعددة التي تناولتها المنظمات المهنية العالمية تتمثل في تقييم الرقابة الداخلية ، ودعم فعالية المراجعة الداخلية ، وتحسين جودة التقرير المالي ، وتفعيل ودعم المراجعة الخارجية .

ولقد حظى موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مسئولياتها باهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية مثل : المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ( AICPA ) ، اللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية ( NCF ) ، المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين ( CICA ) ، ومعهد المراجعين الداخليين بانجلترا وأمريكا ، ولقد تناولت المعايير المهنية بتحديد دور لجان المراجعة حيث أشارت نشرة معايير المراجعة (60) والخاصة بقيام المراجع الخارجي بتوصيل المعلومات عن هيكل الرقابة الداخلية ، وكذلك نشرة المعايير رقم (61) والمتعلقة باتصال المراجع الخارجي مع لجنة المراجعة إلى طبيعة العلاقة التي تحكم عمل المراجع الخارجي بلجان المراجعة<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> د/مجدي محمد سامي ، ٢٠٠٩ ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، مجلد ٤٦ ، يوليو ، ص.ص: ١٩ - ٢٢ .

كما أُلزم قانون Sarbanes-Oxley Act (SOX) عام 2002 الشركات بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مستقلين لتدعيم فعالية المراجع الداخلية واستقلال المراجع الخارجي ، وقد أُلزم القسم رقم 302 من قانون (SOX) المذكور الإدارة بالتحقق من فاعليات وإجراءات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية. وأُلزم القسم 404 من نفس القانون المذكور الإدارة بتقييم وتقديم تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية ، وأُلزم المراجع الخارجي بتقييم وإبداء الرأي عن الإجراءات التي تتبعها الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية . كما أُلزم القسم 301 من نفس القانون المذكور لجان المراجعة بإعداد برنامج إنذار يفصح عن المشاكل المحاسبية المالية المحتملة ، بينما أُلزمها القسم 406 من القانون نفسه بالإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية<sup>٢</sup> .

ونظرا لاهتمام المنظمات العالمية بإصدار الإرشادات اللازمة التي تساعد لجان المراجعة على القيام بمسئولياتها المرتبطة بدعم المراجع الخارجي والربط بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية ، جاء هذا البحث لقياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل لجان المراجعة بالمنظمات ، وبالتالي فإن مشكلة البحث تدور حول الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- هل تقوم لجان المراجعة في مصر بمسئولياتها المرتبطة بالمراجع الخارجي بشكل كاف ؟

٢- هل يوجد نطاق جيد يحدد مسئوليات وإجراءات لجان المراجعة بشكل عام بحيث يدعم عمل المراجع الخارجي؟

٣- كيف يمكن قياس مدى إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ؟

وهذه التساؤلات التي سوف تحاول الباحثة الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة .

<sup>٢</sup> د/سمير كامل محمد عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٣ .

## ثانياً : أهمية البحث :

نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في الشركات ، فإن الأمر يقتضي الوقوف على مدى القيام بهذا الدور في ضوء المعايير والتشريعات التنظيمية ، وبناء على ذلك يستمد البحث أهميته من التالي :

١- الأهمية المحورية للجنة المراجعة والتي تتمثل في : المساعدة في ضبط أداء الشركات ، والتأكد من التزامها بمعايير الحوكمة .

٢- قيام لجنة المراجعة بتحقيق الاتصال بين الأطراف المختلفة المشتركة في عملية إعداد ومراجعة التقارير المالية وتتمثل هذه الأطراف في : الإدارة المالية ، وإدارة المراجعة الداخلية ، والمراجع الخارجي ، والإدارة التنفيذية .

٣- التركيز على مقومات أساسية مجتمعة من شأنها أن تزيد من فعالية لجان المراجعة بشكل يدعم من آليات المراجعة الداخلية ، وهذا ينعكس على قيامها بدور فعال في دعم المراجعة الخارجية ، ومن ثم يمكن قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة.

## ثالثاً : أهداف البحث :

في ضوء طبيعة البحث ، وأهميته ، فإنه يهدف إلى قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ، وذلك في ضوء المعايير الدولية والتشريعات التي أصدرتها الممارسات المهنية ، ومن خلال ما افترضته الأبحاث السابقة ، وذلك من خلال معرفة المقومات التي تؤدي إلى زيادة فعالية لجان المراجعة ، وبناء عليه تخلص الباحثة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تحديد مفهوم لجان المراجعة وآليات عملها ، واقتراح مقومات لزيادة فعاليتها .

2- معرفة دور لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الخارجية .

3- قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل لجان المراجعة .

رابعاً : مفاهيم البحث :

(١) لجان المراجعة :

لجنة المراجعة هي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين - كحد أدنى - ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها ، على أن يتوافر بأعضاء اللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة ، وتعد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات - علي الأقل - في السنة بمعدل اجتماع كل ثلاثة شهور . وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته ، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه ، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي ، وضبط جودة التقارير المالية .

(٢) المعايير الدولية :

يمكن تعريف المعايير بأنها : نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة أو مراجعة الحسابات . وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه ، بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة .

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها : " قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم ، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة ، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية . "

خامساً : فروض البحث :

تم صياغة فروض البحث في الآتي :

### (1) الفرض الأول:

H01 : لا تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص التي تؤهلها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي.

HA1 : تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص التي تؤهلها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي.

### (2) الفرض الثاني :

H02 : لا تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي.

HA2 : تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي.

### (3) الفرض الثالث :

H03 : لا تتمتع لجان المراجعة بصلاحيات تمكنها من ممارسة دورها بكفاءة في دعم المراجع الخارجي.

HA3 : تتمتع لجان المراجعة بصلاحيات تمكنها من ممارسة دورها بكفاءة في دعم المراجع الخارجي.



## سادساً : حدود ومجال البحث :

في ضوء أهمية البحث ، وأهدافه المتمثلة في قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ، وباعتبار أن لجان المراجعة والمراجعة الخارجية يعتبران من آليات حوكمة الشركات فإنه لن يتم التعرض لباقي أطراف الحوكمة المتمثلة في الإدارة والمراجعة الداخلية .. .. ، إلا بالقدر الذي يرتبط ويفيد بالبحث .

## سابعاً : منهج البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث وفروضه ، اعتمدت الباحثة على المنهج التكاملي (الاستقرائي ، الاستنباطي) ، وذلك من خلال إتباع الخطوات الأساسية للمنهج بدايةً باستقراء العديد من الدراسات السابقة والكتب والبحوث العربية والأجنبية التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالجوانب المختلفة في موضوع البحث وهو تكوين لجان المراجعة من حيث خصائص أعضائها وصلاحتها والتعرف على مهامها ومسؤولياتها ، ثم محاولة تحديد مقومات فاعلية لجان المراجعة ، ومعرفة دور لجان المراجعة في دعم المراجع الخارجي ، ومن ثم الوصول إلى مجموعة من الفروض الاختبارية للدراسة والتي تتعلق بمدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ، وصولاً لاختبار فروض الدراسة من خلال إجراء الاستقصاء من الواقع عن مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة .

## ثامناً : الدراسات السابقة :

أجريت العديد من الدراسات عن لجان المراجعة ، وقد تناولت هذه الدراسات تكوينها وممارستها وإجراءات عملها والعوامل المؤثرة في تكوينها علاقتها بالمراجع الخارجي ، وكانت أهم نتائج تلك الدراسات كالتالي :

1. أهمية وجود لجان المراجعة في الشركات ، وأهمية الدور الذي تلعبه تلك اللجان في مجالات عديدة أهمها الرقابة وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية وأعمال المراجعة الداخلية ، ودعم استقلالية المراجع الخارجي ، وتحسين جودة التقارير المالية .

2. أن هناك مقومات لفعالية لجان المراجعة حتى تستطيع القيام بدورها بكفاءة وفعالية ، ومن أهم هذه المقومات : الاستقلالية التامة لأعضائها ، وخبرتهم في الأمور المالية والمحاسبية ، وجود دليل أو ميثاق مكتوب يحدد مهامها .

3. أن وجود لجان للمراجعة - كأحد أهم أدوات الرقابة في ظل تطبيق قواعد الحوكمة - يؤثر بشكل كبير على خطة ومسار عمليات المراجعة الخارجية والداخلية وعلى تحقيق مسؤوليات جيدة للحوكمة .

4. تناولت الدراسات السابقة لجان المراجعة من عدة جوانب مختلفة ، وكان أغلبها ذات طبيعة نظرية إيضاحية ، فبعضها ركز على العوامل التي تؤثر على تحسين فعالية لجان المراجعة ، وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين خصائص تلك اللجان من حيث الاستقلالية والخبرة وحجم اللجنة وبين تحسين جودة التقارير المالية . وأخيراً تناولت دراسات أخرى دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي ، أو دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات .

5. أن التحديد الواضح للإطار العام لعلاقة لجان المراجعة مع مجلس الإدارة في ظل تطبيق قواعد حوكمة الشركات يؤثر على مدى فاعلية العلاقة بينهم .

6. التفاعل الإيجابي بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي والداخلي في ظل مستويات جيدة للحوكمة يؤثر بشدة على مدى سلامة وصدق وعدالة القوائم المالية .

7. وجود تباين واضح في الدراسات السابقة بشأن أداء لجان المراجعة ومدى فعاليتها وأثر خصائصها على عملية التقرير المالي ومدى جودتها .

8. هناك صعوبات أو معوقات تواجه لجنة المراجعة عند قيامها بدورها تجاه الأطراف المختلفة بالبيئة المصرية في ظل قواعد حوكمة الشركات وبما يتفق مع الإصدارات المهنية الدولية والمحلية ، ولكن لم تقم الدراسات بأي اقتراح أو وضع إطار موحد يحدد خصائص ومسؤوليات لجان المراجعة بالشكل الذي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليه .

مما سبق يتضح التباين الواضح في معايير أداء لجان المراجعة ، والافتقار الى إطار موحد يحدد نطاق مسؤوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي ، ومن ثم الافتقار الى معايير تحدد الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه المسؤوليات . وتركيز معظم الدراسات أيضا على العلاقة بين لجان المراجعة واستقلال المراجع الخارجي ومن ثم تجاهل باقي المسؤوليات التي تربط لجنة المراجعة بالمراجع الخارجي . وكذلك وجود قصور في تحديد مقومات أو عوامل مختلفة تحدد مدى فعالية لجان المراجعة أو تحدد شكل التقارير التي تصدرها تلك اللجان ، وقياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تلك التقارير . واستنادا الى ما سبق جاء هذا البحث ليعرض إضافة تتمثل في وضع إطار عام لنطاق عمل لجان المراجعة ، وقياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقاريرها .

#### تاسعاً : خطة البحث :

تحقيقاً للهدف من البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته تم تقسيمه إلى أربعة فصول كالتالي :-

- حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للبحث . ويشتمل ذلك الفصل على : مشكلة البحث وأهميته التي تتمثل في كيفية التركيز على مقومات أساسية مجتمعة من شأنها أن تزيد من فعالية لجان المراجعة بشكل يدعم من آليات المراجعة الداخلية ، وهذا ينعكس على قيامها بدور فعال في دعم المراجعة الخارجية ، ومن ثم يمكن قياس مدى اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة . كما قام الباحث بتحديد هدف البحث الرئيسي والأهداف الفرعية له ، كما طرح الباحث الفروض لمناقشة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه ، هذا بالإضافة إلى تحديد حدود البحث بما يتفق مع متطلباته . وقد قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي بخطواته الأربعة الأساسية في تحليل واستخلاص النتائج النهائية للبحث . وأخيراً تناول الفصل عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة التي تناولت لجان المراجعة وتكوينها وممارساتها وإجراءات عملها والعوامل المؤثرة في تكوينها علاقتها بالمراجع الخارجي .

- وقد تناول الفصل الثاني متطلبات تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات . حيث تناول الباحث في ذلك الفصل تشكيل لجان المراجعة في ضوء القواعد والقوانين التي وضعتها الهيئات التشريعية والمنظمات المهنية العالمية ، وكذلك تناول الفصل الخصائص الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة التي تزيد من كفاءة وفعالية أداء لجان المراجعة وهي : الاستقلالية ، الخبرة والمهارة ، حجم الأعضاء ، وعدد اجتماعات اللجنة . بالإضافة إلى

تناول الصلاحيات والسلطات الممنوحة لأعضاء لجان المراجعة التي تمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية كالإضطلاع على كافة البيانات والمعلومات والتقارير والسجلات ، وإعطائها الحق في استدعاء أي موظف في الشركة ، والتوصية بتعيين وعزل المراجع الخارجي وطلب حضوره لمناقشته في أي أمر يتعلق بالشركة ، وكذلك ترشيح تعيين وعزل المراجع الداخلي . وأيضاً تناول الفصل عرض مهام ومسئوليات لجان المراجعة التي تتمثل في : المهام المتعلقة بالتقارير المالية ، المهام المتعلقة بالتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية ، المهام المتعلقة بالمراجعين الداخليين ، وأخيراً المهام المتعلقة بالمراجعة الخارجية . وأخيراً تناول الباحث في هذا الفصل أساليب تفعيل دور لجان المراجعة من خلال وجود نظام معلومات للجان المراجعة وتقييم فاعلية هذه اللجان ، وضرورة وجود برامج توعية مستمرة لأعضاء اللجان المراجعة ، وضرورة الإفصاح عن لجان المراجعة من حيث عدد أعضائها ونوعيتهم ( تنفيذيين ، غير تنفيذيين ) .

- كما ناقش الباحث من خلال الفصل الثالث كيفية تفعيل دور لجان المراجعة في دعم المراجع الخارجي . حيث تناول الباحث تطوير دور لجان المراجعة في ضوء ما أصدرته بعض المنظمات المهنية العالمية ، وبعض المكاتب الكبيرة عالمياً في ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة من إرشادات في سبيل تحديد الجوانب المختلفة لمسؤوليات لجنة المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي ، والتي كان من أبرزها الاهتمام باستقلالية لجان المراجعة ، وتحديد مهامها ومسئولياتها وخاصة المهام المتعلقة بالمراجع الخارجي . وأخيراً تناول الباحث في هذا الفصل نطاق أداء مسؤوليات لجان المراجعة المرتبطة بالمراجع الخارجي وذلك من خلال معرفة كيفية تأثير مقومات ومحددات زيادة فعالية أداء لجان المراجعة ( السابق تحديدها وذكرها في الفصل الثاني ) على دعم المراجع الخارجي ومن ثم قرار اعتماده على تقارير لجان المراجعة .
- وأخيراً ركز الفصل الرابع على إجراء الدراسة الاختبارية لقياس تأثير مقومات زيادة فعالية دور لجان المراجعة على قرار اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ، وذلك من خلال تصميم دراسة اختبارية لتحليل استجابات عدد من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة الكبرى على مستوى جمهورية مصر العربية واختبار فروض الدراسة . وعرض الباحث في المبحث الثالث من هذا الفصل تحليل النتائج التي تم التوصل إليها خلال

الدراسة الاختبارية عن طريق إجراء التحليل الإحصائي للإجابات ، واستخدم الباحث لذلك البرنامج الإحصائي SPSS .

• كانت نتيجة التحليل الإحصائي هي كما يلي :

- الفرض الأول : رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الخاص بأنه " تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص التي تؤهلهم لممارسة دورهم بفعالية في دعم المراجع الخارجي" ، وهذا معناه تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلال التام عن الإدارة التنفيذية للشركة ، ووجود العدد الكاف والملائم من الأعضاء المؤهلين علمياً وعملياً في المجالات المحاسبية والمالية ، وكذلك عقد الاجتماعات اللازمة التي تمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم يؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة ، ومن ثم زيادة جودة التقارير التي يصدرها وبالتالي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على تقارير لجان المراجعة .
- الفرض الثاني : رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه " تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي تؤهلها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي" ، وهذا معناه أن التزام لجان المراجعة بالمهام المتعلقة بالإشراف على التقارير المالية وكذلك المهام التي تخص المراجعة الداخلية وكذلك التحقق من سلامة أساليب الرقابة الداخلية والمهام المتعلقة بالمراجع الخارجي ودعم استقلاله والتنسيق بينه وبين الإدارة تساهم في تحسين فاعلية لجان المراجعة ، وبالتالي كل هذه المتطلبات تؤدي إلى زيادة الموضوعية والثقة في التقارير .
- الفرض الثالث : رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه " تتمتع لجان المراجعة بالصلاحيات والسلطات اللازمة التي تؤهلها لممارسة دورها بفعالية في دعم المراجع الخارجي" ، وهذا معناه وجود معايير واضحة ومحددة لمنح لجان المراجعة صلاحيات وسلطات تجعلهم قادرين على إنجاز مهامهم والقيام بدورهم بفاعلية وكفاءة . أي أنه يجب إعطاء لجان المراجعة صلاحيات وسلطات لكي تساعد في القيام بمهامها ومسئولياتها المرتبطة بالمراجعة الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعالية أداء لجان المراجعة ، وبالتالي زيادة ثقة المراجع الخارجي في الاعتماد على تقارير لجان المراجعة .

## عاشراً : النتائج والتوصيات :

### \* النتائج :

- توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي :
- ١- أكدت الدراسة على ضرورة توافر المقومات اللازمة للجان المراجعة لتفعيلها في ممارسة مهامها على أكمل وجه ، ومن أهمها : الاستقلالية ، الخبرة المالية والمحاسبية ، حجم اللجنة ، عدد اجتماعات اللجان ، ووجود ميثاق مكتوب يحدد مهامها . بالإضافة إلى تمتع هذه اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها .
  - ٢- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة مراجعة فعالة وبين دعم المراجع الخارجي .
  - ٣- هناك رضاء عام حول وضوح القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة ، وبالتالي لا يوجد صعوبة في تفهم الإطار العام لعمل لجان المراجعة من حيث دورها ومسئولياتها وعلاقتها بالأطراف المختلفة .
  - ٤- تبين تأثير مجموعة من المتغيرات الخاصة بخصائص أعضاء لجان المراجعة على زيادة كفاءة أداءها وجودة تقاريرها ومن ثم قرار اعتماد المراجع الخارجي عليها ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث كان أقل الخصائص تأثير - حسب آراء المراجعين الخارجيين - هي ضرورة تشكيل أعضاء اللجنة من المديرين غير التنفيذيين وهذا يعكس عدم وجود معايير واضحة بخصوص الاستقلالية ، عدد أعضاء اللجنة لا يقل عن ثلاثة أعضاء مع مراعاة بذل العناية المهنية اللازمة ، توافر الخبرة المالية والمحاسبية ، عدد مرات اجتماعات اللجنة لا يقل عن أربع مرات سنوياً لأن زيادة الاجتماعات يتيح الفرصة لأعضاء اللجنة إجراء مناقشات دقيقة وتفصيلية وموضوعية .
  - ٥- وجود تأثير لنطاق أداء مسئوليات ومهام لجان المراجعة على قرار اعتماد المراجع الخارجي على تقارير لجان المراجعة ، مما يعني أن وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام ومسئوليات لجان المراجعة يُمكن هذه اللجان من القيام بعملها بكفاءة وفعالية وبالتالي يزيد من جودة تقارير بحيث يمكن المراجع الخارجي من الاعتماد عليها .
  - ٦- تبين وجود تأثير لمجموعة من المتغيرات الخاصة بصلاحيات لجان المراجعة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على تقارير هذه اللجان ، حيث تستمد لجان المراجعة سلطاتها وصلاحياتها لأداء مهامها من خلال قوة التفويض الرسمي الممنوح لها من مجلس الإدارة لممارسة أعمالها ومهامها .

## ☆ التوصيات :

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يقترح التوصيات التالية :
- ١- تفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وغيرها في جميع المنظمات العاملة في مصر وفقاً للمتطلبات المهنية لما لها من أهمية ودور مؤثر في دعم المراجع الخارجي .
  - ٢- ضرورة تحديد مفهوم استقلال أعضاء لجان المراجعة حيث يجب أن تشمل القواعد المنظمة والقوانين على إبراز شروط الاستقلال وتضمينها شرط عدم وجود مصالح بين أعضاء اللجنة والشركة حتى يتم القضاء على مفهوم الأعضاء الرماديين حتى يصلوا إلى توافر الاستقلال الفعلي لهذه اللجان الذي يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد عليه . وكذلك شرط وجود عدد قليل من أعضاء لجان المراجعة من التنفيذيين بالشركة .
  - ٣- ضرورة وضع معايير واضحة للمؤهلات والخبرات المالية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة ضمن قواعد القيد والشطب في البورصة المصرية ، وذلك وفقاً لما جاء ضمن الجزء رقم (٤٠٧) من قانون (SOX 2002) وما نشرته هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية .
  - ٤- ضرورة توافر برامج تدريب وتوعية مستمرة لتطوير القدرات الفنية والمالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة لزيادة قدرتهم على أداء مهامهم بالمستوى المطلوب .
  - ٥- يجب تفويض لجان المراجعة بصلاحيات تولي جميع المسؤوليات والمهام الخاصة بعمل كلاً من المراجع الداخلي والخارجي ، وذلك بداية من ترشيح تعيينه وعزله حتى مراجعة تقريره عن عملية المراجعة النهائية ، للقيام بمهامها الإشرافية والرقابية بكفاءة وفعالية باعتبارها حلقة الوصل بين أطراف حوكمة الشركات .
  - ٦- يوصى الباحث بضرورة قيام الجهات المختصة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر بوضع معيار خاص بلجان المراجعة في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية بمصر بحيث يشمل المعيار على ما يلي : تشكيل لجان المراجعة ، خصائص أعضاء لجان المراجعة ، الصلاحيات والسلطات الممنوحة لأعضاء اللجان ، علاقة لجان المراجعة بالمراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة ، مهام لجان المراجعة المتعلقة بالتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية ، الإفصاح عن تشكيل لجان المراجعة من حيث أعضائها ونوعيتهم ( تنفيذيين ، غير تنفيذيين ) .

## المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

أ- الكتب :

- 1- د/ أمين السيد لطفي ، ( ٢٠٠٨ ) ، المراجعة وخدمات التأكيد بعد قانون Sarbanes - Oxley ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- 2- د/ جمال محمد شاكر ، ( ٢٠٠٥ ) ، المرشد في التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- 3- د/ جورج دانيال غالي ، ( ٢٠٠١ ) ، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- 4- د/ زكريا أحمد الشربيني ، ( ٢٠٠١ ) ، الإحصاء اللابارامتري مع استخدام SPSS في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة
- 5- د. عبد الوهاب نصير علي ، د.السيد شحاته شحاته ، ( ٢٠٠٧ ) . "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة". الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية . الاسكندرية .
- 6- د. محمد مصطفى سليمان ( ٢٠٠٦ ) ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية ، جمهورية مصر العربية ، الاسكندرية .

## ب- الدوريات العلمية :

- 1- د.أشرف جمال ، ( 2010 ) ، " الإدارة ومجلس الإدارة : مصدر قوة أم ضعف ؟ " ، مجلة التنفيذي ، ربع سنوية - ديسمبر ، مركز المديرين المصري .
- 2- د/ السيد أحمد السقا ، د/ مدثر طه أبو الخير ، ( 2002 ) ، " مشاكل معاصرة في المراجعة - إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .
- 3- د/احسان بن صالح المعتاز ، ( 2010 ) ، " الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، العدد الأول .
- 4- د/ إيمان محمد سعد الدين ، ( 2008 ) ، " أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية في ضوء قانون Sarbanes - Oxley على تحسين جودة التقرير المالي



- بالتطبيق على البيئة المصرية " ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، العدد الأول ،  
كلية التجارة ، جامعة بني سويف .
- ٥- د/ حسين أحمد دحدوح ، (2008) ، " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة  
الداخلية وفعاليتها في الشركات دراسة ميدانية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية  
والقانونية** ، المجلد ٢٤ ، العدد الأول .
- ٦- د/ خالد سالمين الجعيدي ، نور عزيزي إسماعيل ، فوزية هانم فضل ، (٢٠١٥) ، " دراسة  
تجريبية لمدى اعتماد مراجعي الحسابات الخارجيين على وظيفة التدقيق الداخلي وتأثير هذا  
الاعتماد على تأخر إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي" ، **المجلة الأردنية لإدارة  
الأعمال ، جامعة الأردن** ، المجلد ١١ ، العدد ٤ .
- ٧- د/سمير كامل محمد عيسى ، (2008) ، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية  
في تحسين جودة حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية " ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**  
، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول - يناير ، مجلد ٤٥ .
- ٨- د/ سوزان جمال الدين عبد الرحمن ، (2004) ، " مدى التفاعل بين لجان المراجعة  
والمراجعة الداخلية واثار ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية  
" ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن  
والعشرون ، العدد الرابع .
- ٩- د/ شعبان يوسف مبارز ، (2005) ، " دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح  
الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك على تدعيم أسواق الأوراق المالية " ، **مجلة الدراسات المالية  
والتجارية** ، العدد الأول .
- ١٠- د/ عاطف محمد أحمد ، (2003) ، " دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات علي  
جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة في الأردن " ، **مجلة الدراسات المالية  
والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، السنة الثالثة عشر ، (العدد  
الأول - مارس) .
- ١١- د/عبد اللطيف محمد خليل ، (2010) ، " نطاق مقترح لمسئوليات لجنة المراجعة المرتبطة  
بالمراجع الخارجي وإجراءات أدائها في ضوء الإصدارات المهنية العالمية (دراسة تحليلية  
ميدانية في بيئة الأعمال المصرية ) " ، **مجلة البحوث التجارية** ، المجلد الثاني والثلاثون ،  
العدد الأول .

- 12- د/ فاروق جمعة عبدالعال ، (2004) ، " متطلبات تفعيل دور لجان المراجعة في البنوك التجارية في مصر " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثاني .
- 13- د/مجدى محمد سامي ، (2009) ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الأسكندرية ، ( العدد الثاني - يوليو ) ، مجلد ٤٦ .
- 14- د/ مجدي وائل الكبيجي ، (2015) ، " فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد ١١ ، العدد الأول .
- 15- د/ محمد الزملي أحمد ، (2001) ، " دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج جامعة جنوب الوادي ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني .
- 16- د/ محمد عبد القادر الديسبي ، (2005) ، " إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي : دراسة تطبيقية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الأول .
- ١٧- د/محمد صالح هاشم ، (2010) ، " الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد السادس والسبعون .
- ١٨- د/ محمد بن سلطان القباني السهلي ، (2010) ، " آلية عمل لجان المراجعة في الشركات السعودية ،دراسة ميدانية " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد السادس والسبعون .
- ١٩- د/ محمود رجب غنيم ، (2014) ، " دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي : دليل ميداني من البيئة السعودية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، العدد الثاني .
- ٢٠- د/ ناصر نور الدين عبد اللطيف ، (2005) ، " مدخل مقترح لترشيد قرارات اختيار وتغيير ومكافأة مراقبي الحسابات في إطار حوكمة الشركات " ، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية " ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية .
- ٢١- د/ ياسر محمد سمرة ، (2010) ، " تقييم جودة لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، الجزء الثاني .

٢٢- د/ ياسر محمد سمرة ، (2014) ، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مجلد ٢١ ، العدد الثاني .

٢٣- د/ يوسف صلاح عبد الله ، (2009) ، " محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي " ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد الأول والثاني .

### ج - الرسائل العلمية :

1- إياد سعيد محمود الصوص ، (2012) ، مدى فاعلية لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية على البنوك في فلسطين ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية- غزة .

2- تامر يوسف عبد العزيز الجندي ، (2009) ، تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات ( دراسة نظرية ميدانية ) ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .

3- سائد زكي قراقيش ، (2009) ، تأثير خصائص لجان المراجعة على جودة الأرباح ، دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان ، رسالة دكتوراة ( بحث غير منشور ) ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن .

4- سعيد توفيق عبد الفتاح ، (2013) ، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية - دراسة اختبارية ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

5- صبري ماهر مشتهى ، (2008) ، تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية ، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان ، رسالة دكتوراة ( بحث غير منشور ) ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن .

6- عادل حسن علي الغرابوي ، (2001) ، دراسة استطلاعية لمدى إمكانية تطبيق لجان المراجعة ، ( رسالة ماجستير في المحاسبة ) ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

7- عبد الرازق محمد داود ، (2001) ، مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، دراسة ميدانية تحليلية ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .

- 8- عصمت أنور حامد ، (2007) ، دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات (بالنظير علي البنوك ) ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- 9- عهد على سعيد ، (2009) ، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا - دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين .
- 10- فكري أحمد عبد الملك العبسي ، (2010) ، متطلبات تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية - دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ( بحث غير منشور ) ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط .
- 11- محمد مسلم درويش ، (2009) ، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية \_ دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .
- 12- موسى سلامة السويطي ، (2006) ، تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها على فعالية واستقلال المراجع الخارجي ، رسالة دكتوراة ( بحث غير منشور ) ، كلية الدراسات المالية والإدارية ، جامعة عمان .
- 13- نجوى محمود أحمد أبو جبل ، (2008) ، إطار مقترح لتحسين استخدام آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وميدانية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .
- 14- هدير محمد نبيل ، (2010) ، تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير ( بحث غير منشور ) ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

#### د- مصادر أخرى :

- 1- د/ إحسان بن صالح المعتاز ، (2009) ، " لجان المراجعة بين الواقع والمأمول " ، ورقة عمل ضمن ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، جدة .
- 2- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - طلال ابو غزاله وشركه الدوليه ( 2007 ) ، " دليل حوكمة الشركات " ، الأردن .
- 3 - الهيئة العامة لسوق المال المصرية، القرار رقم (٣٠) بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٢: قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية .
- ٤- دليل عمل لجان المراجعة ، (2008) ، مركز المديرين المصري ، وزارة الاستثمار .

- ٥- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، (2011) ، مركز المديرين المصري ، وزارة الاستثمار ، جمهورية مصر العربية ، مارس .
- ٦- لوائح حوكمة شركة الزامل للاستثمار الصناعي ، (٢٠٠٥) ، دليل إجراءات لجنة المراجعة .

## ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Al-Ajimi, J. , (2009), Audit firm, Corporate governance, and Audit quality: Evidence from Bahrain, **Advances in Accounting**.
- 2- Braiotta L. , (2004) , " the Audit Committee Handbook " , Fourth Edition , **School of Management** , State University of New York at Binghamton.
- ٣- Bennie N. ,et.al , 2015 , " An investigation into the roles, characteristics, expectations and evaluation practices of audit committees" , **Managerial Auditing Journal** , Vol. 30 , No. 8/9 .
- ٤- Blue Ribbon Committee , (1999) , " Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees " , **New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers** .
- ٥- Cadbury Committee, (1992) " the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: Report of the Financial Aspects of Corporate Governance " , **Gee Publication**, London.
- ٦- Car cello, J. , et al. ,(2006) "Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management" **Working Paper**, Feb.
- ٧- Caskey J. , et al., (2008) , " Reporting Bias with an Audit Committee " , **Accounting Review**, December, Electronic Copy .
- ٨- Cohen J. , et al. ,(2002) " Corporate Governance and the Audit Process" , **Accounting Research** .
- 9- Cohen J. , et al , (2004) , " The corporate governance mosaic and financial reporting quality " , **Journal of Accounting Literature** , (23).
- 10- Ghafran C. , O'Sullivan N. , (2012) , " The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence " , **International Journal of Management Reviews** .
- 11- Goerge N. , (2003), " Audit Committees : the Solution to Quality Financial Reporting ? " , **the CPA Journal** .
- 12- Jenkins M. and L., Robinson , (1985), " The Corporate Audit Committee" , **Management Accounting** , December .

- 13- Krishnan G. V. , and G. Visvanathan,(2007) (A) , " Do Auditors Price Audit Committee's Expertise ? The Case of Accounting vs. Non-Accounting Financial Experts " , **School of Management, MSN 5F4 , George Mason University** , July .
- 14- Rainsbury E. , et al. , (2009) , "The impact of Audit Committee Quality on Financial Reporting Quality and Fees" , **Journal of Contemporary Accounting and Economics** .
- 15- **Sarbanes-Oxley Act**, (2002) , Us Congress , Washington D.C. , Government Printing Office .
- 16- **Smith, Robert**, (2003), "Audit Committees Combined Code", A Report and Proposed Guidance, Submitted to the Financial Reporting Council.
- 17- **Treadway Commission** , (1987) , The report of the national commission on fraudulent financial reporting , National Commission on Fraudulent Financial Reporting , Washington , October.

#### **D. INTERNET SITES :**

- 1- [www.cma.gov.eg](http://www.cma.gov.eg).
- 2- [www.zamilindustrial.com](http://www.zamilindustrial.com).
- 3- [www.elsevier.com/locate/adiac](http://www.elsevier.com/locate/adiac)
- 4- <http://www.ecgn.org/docs/codes/Cadbury.pdf>
- 5- [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- 6- [www.riahome.com / new law / ful text . pdf .](http://www.riahome.com/newlaw/fultext.pdf)
- 7- [WWW.frc.org.uk](http://WWW.frc.org.uk).
- 8- [www.Coso.org/publications/NCFFR.PDF](http://www.Coso.org/publications/NCFFR.PDF)